سجل **إجمالي العجز المالي** خلال كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣ حوالي ٤٩٥٩ مليار ليرة بزيادة ١٨٥٥ مليار ليرة (٦٠ في المائة) عن العجز المسجل في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢ والبالغ ٣١٠٤ مليار ليرة (جدول رقم ١). بالتوازي، تحول فائض **الميزان الأولي** إلى عجز بلغ ٨٢٤ مليار ليرة خلال العام ٢٠١٣ مقارنة مع فائض بلغ ٩٧٩ مليار ليرة في الفترة المماثلة من العام الماضي. هذا التدهور في وضع المالية العامة نتج بشكل أساسي عن ارتفاع النفقات بقيمة ١٦١٣ مليار ليرة (١٢ في المائة) من جهة، وانخفاض الإيرادات بقيمة ٢٤٢ مليار ليرة (٢ في المائة) من جهة أخرى.

جدول ١: ملخّص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	2011 ك2- أيلول	2012 ك2- أيلول	2013 ك2- أيلول	نسبة التغير 2012/2013
إجمالي الإيرادات[1]	**10,480**	**10,834**	**10,592**	**-2%**
إجمالي الإنفاق	**12,584**	**13,938**	**15,551**	**12%**
• *تسديد فوائد*	*4,191*	*3,868*	*3,925*	*1%*
• *تسديد أقساط دين*[2]	*248*	*215*	*210*	*-2%*
• *النفقات الأولية*[3]	*8,145*	*9,856*	*11,416*	*16%*
إجمالي العجز/الفائض	**-2,103**	**-3,104**	**-4,959**	**60%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**2,336**	**979**	**-824**	**-184%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
1. تتضمن التحويلات المتوقعة من فائض قطاع الاتصالات
2. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع
3 النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد و أقساط القروض الميسرة)

من منظار نقدي، عند احتساب المبالغ المحولة فعلياً من وفر موازنة وزارة الاتصالات – بدل المبالغ المتوقع تحويلها – خلال الأشهر التسعة الأولى من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣[1]، يزيد العجز المالي من ٣٥٠٥ مليار ليرة في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٢ إلى ٥٣٥٠ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٣، في حين يتراجع الميزان الأولي من فائض ٥٧٧ مليار ليرة في الفترة المذكورة من العام ٢٠١٢ إلى عجز بقيمة ١٢١٥ مليار ليرة خلال العام الحالي.

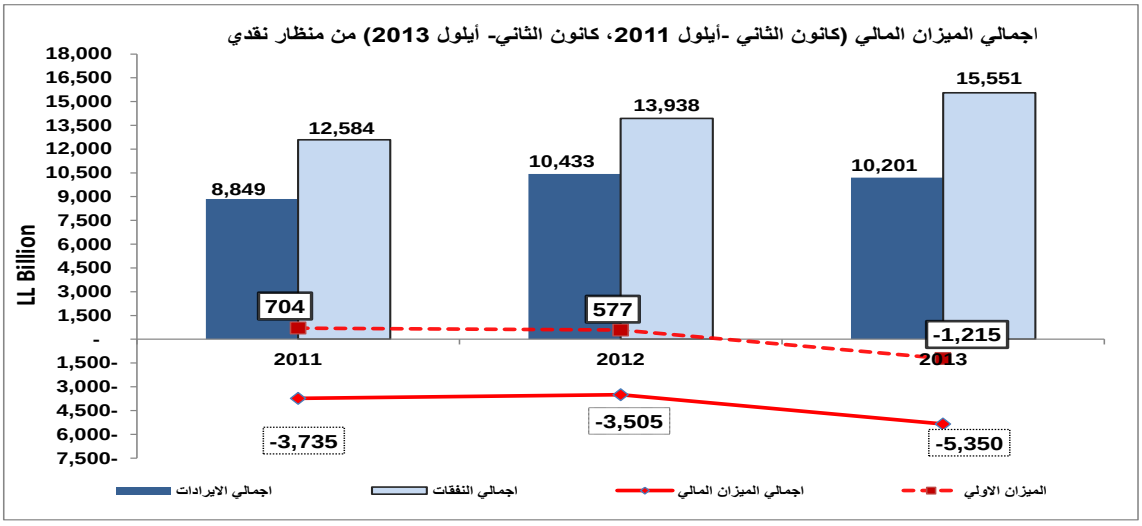

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[1] تم فعليا تحويل مبلغ ١٢٠٦ مليار ليرة و٩٧٢ مليار ليرة من وفر موازنة الاتصالات خلال فترة كانون الثاني- أيلول من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي. بلغت الارقام المتوقع تحويلها من قبل وزارة الاتصالات خلال فترة كانون الثاني- أيلول من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، ١٦٠٧ مليار ليرة و١٣٦٤ مليار ليرة على التوالي.

بلغ **إجمالي الإيرادات**[٢] في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣ حوالي ١٠٥٩٢ مليار ليرة، بتراجع سنوي بنسبة ٢ في المائة عن مبلغ ١٠٨٣٤ مليار ليرة المحقق في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢. من منظار نقدي، انخفضت الإيرادات من ١٠٤٣٣ مليار ليرة خلال الفترة المذكورة من العام ٢٠١٢ إلى ١٠٢٠١ مليار ليرة في العام ٢٠١٣.

بلغت **الإيرادات الضريبية** المحصلة لغاية نهاية أيلول ٢٠١٣ حوالي ٧٧٨٧ مليار ليرة، بانخفاض حوالي ١١٩ مليار ليرة (٢ في المائة) مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٢. باستثناء الزيادة المتواضعة في إيرادات الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، شهدت الإيرادات المحصلة في كل فئات الضرائب الرئيسية تراجعاً خلال العام ٢٠١٣ بشكل أساسي نتيجة التباطؤ الاقتصادي والتغيير في السياسة الضريبية:

- انخفضت إيرادات *الضريبة على التجارة والمبادلات الدولية* بحوالي ٥٨ مليار ليرة (٣ في المائة) مقارنة مع السنة السابقة لتبلغ ١٦١٩ مليار ليرة في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣. وبالتفصيل، تراجعت إيرادات الرسوم بقيمة ٨٥ مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة تراجع رسوم التبغ بقيمة ٧٨ مليار ليرة (٢١ في المائة) (علماً أن كميات التبغ المستوردة تراجعت بنسبة ١٩ في المائة)، والتي كانت قد سجلت زيادة سنوية استثنائية بقيمة ٨٢ مليار ليرة (٢٨ في المائة) في الفترة المذكورة من العام ٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت إيرادات الرسوم على البنزين بقيمة ٩ مليار ليرة في الفترة المذكورة، ما طغى على الزيادة الطفيفة في إيردات الرسوم على السيارات البالغة ٢ مليار ليرة. هذا التراجع في إيرادات الرسوم قابله ارتفاع في إيرادات الجمارك بقيمة ٢٧ مليار ليرة (٥ في المائة)، نتيجة نمو استيراد المواد غير النفطية بنسبة ٧ في المائة خلال الفترة المذكورة[٣]. وتجدر الإشارة إلى أن استيراد "المواد الغذائية"[٤]، "منتجات الصيدلة" و"المحركات والأجهزة والآلات الأخرى" شهد ارتفاعاً بنسبة ٥، ١٣ و١٤ في المائة على التوالي خلال الفترة المذكورة.
- تراجعت إيرادات *الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال* بحوالي ٣٦ مليار ليرة (٢ في المائة) ليصل مجموعها إلى ٢١١٨ مليار ليرة مع نهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١٣ مقارنة مع ٢١٥٤ مليار ليرة خلال الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢. تراجعت "ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة" بحوالي ٦٢ مليار ليرة (٢٣ في المائة) لتبلغ ٢٠٦ مليار ليرة في الفترة المذكورة، نتيجة الزيادة غير المتكررة في هذا البند المسجلة خلال كانون الثاني– أيلول ٢٠١٢[٥]. كما انخفضت إيرادات "ضريبة الدخل على الارباح" بحوالي ٤٤ مليار ليرة (٥ في المائة) سنويا لتصل قيمتها إلى ٩٣٠ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٣، وذلك نتيجة انخفاض أرباح الشركات في العام ٢٠١٢[٦]. في المقابل، ارتفعت إيردادت ضريبة الدخل على الرواتب والأجور بقيمة ٦١ مليار ليرة (١٦ في

[٢] على أساس الإيرادات المتوقعة.
[٣] تجدر الاشارة إلى ان استيراد النفط تراجع بنسبة ٢٠ في المائة خلال فترة كانون الثاني – أيلول ٢٠١٣، بشكل جزئي نتيجة التفاوت في تسجيل استيراد الفيول والمازوت لصالح شركة كهرباء لبنان. علماً أن هذه الفئة من الاستيراد هي إما معفاة من الرسوم أو تخضع لتعرفة جمركية مخفضة.
[٤] من ضمنها: الحيوانات الحية، المنتجات الحيوانية، المنتجات النباتية، الزيوت والدهون، محضرات المواد الغذائية، المشروبات والتبغ. تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الفئات تخضع لرسوم جمركية مرتفعة نتيجة السياسة الحمائية المطبقة.
[٥] في العام ٢٠١٢، اتخذت مديرية الواردات في وزارة المالية إجراءات لتدقيق التصاريح المقدمة من المؤسسات المالية، مما أدى إلى زيادة إيرادات ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة في العام ٢٠١٢ لتصل إلى ٢٦٨ مليار ليرة في كانون الثاني- أيلول ٢٠١٢، مقارنة مع ٢١٢ مليار ليرة في كانون الثاني- أيلول ٢٠١١.
[٦] تجدر الإشارة إلى أن هذه الضريبة يتم تحصيلها عن إيرادات السنة السابقة.

المائة) لتبلغ ٤٥٠ مليار ليرة مع نهاية أيلول ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة زيادة الأجور في القطاع الخاص ودفع فروقات غلاء المعيشة للقطاع العام[٧].

- تقلصت إيرادات *الضريبة على الأملاك* بقيمة ١٩ مليار ليرة (٢ في المائة) لتصل إلى ٨٥٧ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٣، وذلك نتيجة انخفاض إيرادات "رسوم التسجيل على العقارات" بقيمة ٣٢ مليار ليرة. ويأتي الانخفاض في إيرادات رسوم التسجيل على العقارات كدليل على التراجع المسجل في القيمة الإجمالية للعقارات المباعة خلال كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣ والبالغ ٥ في المائة، ما يعكس بدوره التراجع بالنسبة نفسها في عدد العقارات المباعة خلال الفترة المذكورة. في المقابل، ارتفعت إيرادات "رسم الانتقال" بنسبة ١١ في المائة لتبلغ قيمتها ١٢٩ مليار ليرة، وذلك نتيجة معالجة الملفات ذات القيمة العالية وعمل وزارة المالية على الإسراع في عمليات تحصيل الدفعات المتأخرة.

- انخفضت إيرادات *رسوم الطابع المالي* بقيمة ١٢ مليار ليرة (٣ في المائة) مقارنة مع السنة السابقة، لتصل إلى ٣٤٤ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٣ مقابل ٣٥٦ مليار ليرة في الفترة المماثلة من ٢٠١٢.

- سجلت ايرادات *الضرائب الداخلية على السلع والخدمات* ارتفاعاً طفيفاً بقيمة ٧ مليار ليرة مقارنة مع السنة السابقة ليصل مجموعها إلى ٢٨٤٩ مليار ليرة في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣. بالتفصيل، ارتفعت كل من إيرادات رسوم التسجيل على السيارات وإيرادات "رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية" بقيمة ٥ مليار ليرة و٤ مليار ليرة على التوالي. حافظت تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة على مستواها دون تعديل يذكر مسجلة ٢٤٨٠ مليار ليرة في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣ مقابل ٢٤٧٧ مليار ليرة في الفترة المقابلة من ٢٠١٢، إذ زادت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحصلة داخلياً بقيمة ٨٤ مليار ليرة، لتوازي تقريباً التراجع الحاصل في إيرادات الضريبة القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك بحوالي ٨١ مليار ليرة، نتيجة اعتماد مجلس النواب قراراً قضى بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة على المازوت[٨].

انخفضت **الإيرادات غير الضريبية**[٩] بقيمة ٢٦٤ مليار ليرة (١١ في المائة) سنوياً لتبلغ ٢١٧١ مليار ليرة مع نهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١٣. من منظار نقدي، تراجعت هذه الإيرادات بقيمة ٢٥٤ مليار ليرة (١٢ في المائة)، ليصل مجموعها إلى ١٧٨٠ مليار ليرة، إذ انخفضت التحويلات الفعلية من وفر موازنة الاتصالات إلى ٩٧٢ مليار ليرة مقارنة مع ١٢٠٦ مليار ليرة خلال كانون الثاني–أيلول ٢٠١٢، وذلك نتيجة التفاوت في توقيت الدفعات. وقد شهد عدد آخر من الإيرادات غير الضريبية تراجعاً خلال الفترة المذكورة، أبرزها جاء في البنود التالية: (١) إيرادات كازينو لبنان (٢٦ مليار ليرة[١٠])، (٢) إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي (٢٥ مليار ليرة)، (٣) رسوم السير (١٩ مليار ليرة)، إضافة إلى (٤) الإيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني (١١ مليار ليرة). وقد طغى الانخفاض في البنود المذكورة على الزيادة في التحويلات من إيرادات

[٧] تم إقرار زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بالإضافة إلى زيادة غلاء المعيشة في القطاع العام في شباط ٢٠١٢، غير أن الزيادة بالنسبة للقطاع العام لم تدخل حيز التنفيذ إلا في أيلول ٢٠١٢ وقد تم تسديد دفعات المفعول الرجعي خلال الفصل الرابع من العام ٢٠١٢.

[٨] بموجب القانون رقم ٢٠٧، تاريخ ٥ آذار ٢٠١٢.

[٩] على أساس الإيرادات المتوقعة.

[١٠] خلال شهر أيلول ٢٠١٣، تم تحويل مبلغ ١١ مليار ليرة من حصة كازينو لبنان من الأرباح العائدة لشهر آب ٢٠١٣. لكن بسبب التفاوت في التوقيت، تم تسجيل المبلغ المذكور ضمن إيرادات شهر تشرين الأول ٢٠١٣.

مرفأ بيروت[11] التي بلغت ٣٠ مليار ليرة مع نهاية أيلول ٢٠١٣ مقابل لا شيئ في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى أن رسوم الأمن العام شهدت أيضاً ارتفاعاً بقيمة ١٥ مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

ارتفعت **إيرادات الخزينة** بقيمة ١٤٠ مليار ليرة (٢٨ في المائة) سنوياً لتصل إلى ٦٣٥ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٣ نتيجة الزيادة السنوية في "الحسابات الأخرى" إضافة إلى "الودائع" بقيمة ٩٣ مليار ليرة و٣٢ مليار ليرة على التوالي *(لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة مرصد المالية العامة لشهر آب ٢٠١٣)*.

سجل **إجمالي الإنفاق** ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ١٢ في المائة أي ما يعادل ١٦١٣ مليار ليرة، ليبلغ مجموع النفقات ١٥٥٥١ مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ١٣٩٣٨ مليار خلال الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢. ارتفعت **النفقات الجارية الأولية**[12] بقيمة ٩٠٦ مليار ليرة (١١ في المائة) لتصل إلى ٩١٧٧ مليار ليرة في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ٨٢٧١ مليار ليرة المسجل في العام ٢٠١٢، محافظة بذلك على النمط نفسه منذ بداية العام. في الواقع، يعود هذا التراجع بشكل رئيسي للأسباب التالية:

- ارتفاع مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة ٩٨ مليار ليرة والتي شهدت تباطؤاً في الزيادة بالمقارنة مع فترة كانون الثاني– آب ٢٠١٣ وذلك نتيجة البدء بتطبيق زيادة غلاء المعيشة في القطاع العام تدريجياً اعتباراً من أيلول ٢٠١٢ (بدايةً، تم تطبيق الزيادة على رواتب الافراد العسكريين، وقد تم تطبيقها بشكل كامل اعتباراً من تشرين الأول ٢٠١٢).

- زيادة معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة ١٩٣ مليار ليرة، وذلك نتيجة ارتفاع معاشات التقاعد بقيمة ٣٥٠ مليار ليرة مقابل انخفاض تعويضات نهاية الخدمة بقيمة ١٥٦ مليار ليرة. وقد جاء الارتفاع في معاشات التقاعد بنسبة ٤٢ في المائة نتيجة (١) التفاوت في توقيت الدفعات حيث تم تسديد معاشات التقاعد العائدة لشهر أيلول ٢٠١٢ في شهر تشرين الأول ٢٠١٢، (٢) أثر زيادة غلاء المعيشة الذي بدأ من تشرين الأول ٢٠١٢، (٣) تسديد دفعة ١٤ مليار ليرة في آذار ٢٠١٣ فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الاعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المستحقة للمتقاعدين العسكريين، و(٤) ارتفاع عدد المتقاعدين بنحو ٣٠٠٠ متقاعد خلال كانون الثاني–أيلول ٢٠١٣ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. هذه الزيادة الملحوظة في معاشات التقاعد خلال كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣ من المتوقع ان تتراجع خلال كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣. أما بالنسبة لتعويضات نهاية الخدمة، فالسبب وراء ارتفاعها الملحوظ في العام ٢٠١٢ يعود إلى التقديمات الإضافية المرتبطة بنهاية الخدمة المبكرة للعسكريين.

- زيادة في التحويلات المختلفة بقيمة ٣٠٧ مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة (١) الارتفاع في التحويلات لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة ليبلغ مجموعها ٢٥٠ مليار ليرة في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣ مقارنة مع ٥٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٢ (ناتجة عن الاختلاف في توقيت الدفعات السنوية)، (٢) نمو

[11] ان مبلغ ٣٠ مليار ليرة المحول من ايرادات مرفأ بيروت الى وزارة المالية هو بالاساس جزء من حصة الايرادات عن العام ٢٠١١.
[12] النفقات الجارية الأولية تمثل النفقات الجارية باستثناء مدفوعات الفوائد وخدمة الدين.

المساهمات لصالح "القطاع غير العام"[١٣] بقيمة ٥١ مليار ليرة، عائد إلى ارتفاع نفقات الاعانة للفرد الواحد، تسديد مبلغ ٢٢ مليار ليرة لتمويل البرنامج الوطني الهادف الى مساعدة العائلات المحتاجة في لبنان[١٤]، وتسوية المستحقات المتراكمة عن العام ٢٠١٢، (٣) ارتفاع التحويلات بقيمة ٣٧ مليار ليرة إلى مديرية الحبوب والشمندر السكري ليبلغ مجموعها ٦٠ مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣ (منها ١٩ مليار ليرة تمثل نفقات إدارية و ٤١ مليار ليرة نفقات لدعم القمح) مقارنة مع مبلغ ٢٣ مليار ليرة لدعم القمح في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٢، و(٤) تسديد مبلغ ٢٤ مليار ليرة لصالح المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) عبارة عن نفقات إدارية[١٥] حسب التوزيع المعتمد خلال السنوات ٢٠١٠–٢٠١٣. هذه الزيادة في النفقات قابلها انخفاض بقيمة ٨٠ مليار ليرة في التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[١٦] لتبلغ ٢٥٤١ مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣. وجاء التراجع في التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان نتيجة التدني في الكميات المستوردة من النفط ما أدى إلى انخفاض المبالغ المسددة في أول ثلاثة فصول من العام ٢٠١٣ بنسبة ١٣ في المائة، وقد طغى ذلك على الزيادة بنسبة ٦ في المائة في الكميات المستوردة من البنزين. بالإضافة إلى ذلك، انخفض متوسط سعر برميل النفط الخام بنسبة ٣ في المائة وذلك قياساً بالكميات المستوردة من البنزين والنفط في الفترة المذكورة، لتبلغ ١٠٩,٥ د.أ للبرميل الواحد مقارنة مع مبلغ ١١٣,٤ د.أ للبرميل الواحد.

- ارتفاع نفقات المواد الاستهلاكية بقيمة ١٤٧ مليار ليرة (٧٤ في المائة)، نتيجة الزيادة في التحويلات إلى بند الأدوية لصالح العسكريين فضلاً عن العديد من العقود بالتراضي بين وزارة الصحة العامة وعدد من موردي الأدوية.
- كما ارتفعت النفقات الجارية الأخرى بقيمة ٨٠ مليار ليرة، وذلك بسبب الزيادة في التحويلات إلى المستشفيات بقيمة ٣٥ مليار ليرة نتيجة التفاوت في توقيت تسديد الدفعات، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات السرية للعسكريين بقيمة ١٤ مليار ليرة.

ارتفعت **تسديدات الفوائد** بحوالي ٥٨ مليار ليرة لتبلغ ٣٩٢٥ مليار ليرة في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣، نتيجة ارتفاع تسديدات الفوائد على الديون بالعملة الأجنبية بقيمة ٩٠ مليار ليرة. أما **تسديدات أقساط ديون خارجية** فقد بلغت حوالي ٢١٠ مليار ليرة في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣، بانخفاض بلغ ٥ مليار ليرة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢.

ارتفعت **النفقات الاستثمارية** بنسبة ٨٧ في المائة أو ٣٨٢ مليار ليرة لتصل إلى ٨٢٢ مليار ليرة في كانون الثاني– أيلول ٢٠١٣، مقارنة مع مبلغ ٤٤٠ مليار ليرة المسجل خلال كانون الثاني– أيلول من العام ٢٠١٢، بشكل أساسي نتيجة:

- ارتفاع الدفعات إلى مجلس الانماء والاعمار بقيمة ١٨١ مليار ليرة، عبارة عن: (١) تسديد مبلغ ٥٠ مليار ليرة إضافية لإنشاء: الطريق التي تصل بين البترون وبجدرفل (بقيمة ٣١ مليار ليرة)، طريق الناقورة (١٣ مليار ليرة)

[١٣] ان الدفعات لصالح القطاع غير العام هي في الواقع تحويلات الى وزارات اجتماعية، بالتحديد وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة العامة، ووزارة الشباب والرياضة.

[١٤] بناء للمرسوم رقم ٨٠٧٠ تاريخ ٤ أيار ٢٠١٢، تخصص سلفة الخزينة بمبلغ ٤٢،٣ مليار ليرة بهدف تمويل البرنامج الوطني لمساعدة العائلات المحتاجة في لبنان.

[١٥] تصنف التحويلات الى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان تحت البند ١٤ (تحويلات مختلفة) الذي يمثل نفقات ادارية، في حين تندرج النفقات المصنفة تحت بند ٢٢٩ (نفقات اخرى مرتبطة بالاصول الثابتة المادية) في إطار برنامج دعم الصادرات.

[١٦] المزيد من المعلومات عن التحويلات الى شركة كهرباء لبنان خلال فترة كانون الثاني- أيلول٢٠١٣ ستكون متوفرة في التقرير الشهري عن التحويلات الى شركة كهرباء لبنان - عدد أيلول .

والطريق السريع لطرابلس (٧ مليار ليرة)، (٢) زيادة التحويلات بقيمة ٤٠ مليار ليرة لمشاريع انمائية مختلفة في بيروت وضواحيها، مخصصة بمعظمها لاعادة تأهيل الطرق[١٧]، (٣) ارتفاع بقيمة ٣٠ مليار ليرة في الدفعات المخصصة لأعمال الصيانة في مطار رفيق الحريري الدولي، و(٤) تحويل مبلغ ٢٥ مليار ليرة لأشغال مختلفة مثل بناء المسبح الاولمبي في النقاش (١٦ مليار ليرة)، تأهيل كلية العلوم في الجامعة اللبنانية في طرابلس (٦ مليار ليرة)، و صيانة مبنى الجامعة اللبنانية في الحدث (٣ مليار ليرة).

- ارتفاع نفقات وزارة الاشغال العامة والنقل بقيمة ٣١ مليار ليرة من أجل صيانة وإنشاء الطرقات.
- زيادة الدفعات العائدة لمساعدات الإغاثة (١٥ مليار ليرة)، من ضمنها مساعدة اللاجئين السوريين[١٨] وإعادة بناء المنازل المتضررة نتيجة النزاعات الحاصلة في عدد من المناطق اللبنانية.
- ارتفاع الدفعات المتعلقة بشراء معدات (٢٢ مليار ليرة) بسبب الزيادة بقيمة ٧ مليار ليرة في التحويلات إلى وزارة المالية، و٨ مليار ليرة إلى عدد من الوزارات والمؤسسات الأخرى[١٩].
- بلغت **نفقات الخزينة**[٢٠] ١١٧٧ مليار ليرة في الفترة الممتدة بين كانون الثاني وايلول ٢٠١٣، بزيادة عن مبلغ ٩٧٥ مليار ليرة المسجل في كانون الثاني– أيلول من العام ٢٠١٢ أي بزيادة ٢١ في المائة، بشكل أساسي نتيجة زيادة (١) رديات الضريبة على القيمة المضافة التي نمت بقيمة ٨٢ مليار ليرة، (٢) الودائع بقيمة ٧٠ مليار ليرة، بالإضافة إلى (٣) الأمانات بقيمة ٣٩ مليار *(للمزيد من المعلومات حول الزيادة في الودائع والأمانات، الرجاء مراجعة مرصد المالية العامة اصدار آب ٢٠١٣)*.

بلغ **إجمالي الدين العام** ٩٤،٠٦١ مليار ليرة مع نهاية أيلول ٢٠١٣، بارتفاع عن مبلغ ٨٦،٩٥٩ مليار ليرة المسجل في نهاية ٢٠١٢.

سجل **الدين بالعملة المحلية** ارتفاعاً بقيمة ٤٠٥٢ مليار ليرة (٨،١ في المائة) في الفصول الثلاث الأوائل من العام ٢٠١٣ ليبلغ ٥٤،٢٥٠ مليار ليرة، مسجلاً نسبة ٥٨ في المائة من إجمالي الدين العام مع نهاية أيلول. ارتفع رصيد الدين بالعملة المحلية خلال شهر أيلول بحوالي ٢٦٢٠ مليار ليرة بسبب إصدار وزارة المالية سندات خزينة بقيمة ٥٦٩ مليار ليرة ذات استحقاق ١٠ سنوات وسندات خزينة بقيمة ١٩٠٤ مليار ليرة ذات استحقاق ١٢ سنة بمعدل فائدة ٨،٢٤ في المائة و ٨،٧٤ في المائة على التوالي في الاصدار الاسبوعي بتاريخ ٢٦ أيلول. وهذا أول إصدار لسندات خزينة بالعملة اللبنانية ذات استحقاق ١٢ سنة. بلغت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية ١٦،٧٨٦ مليار ليرة مع نهاية أيلول، بارتفاع ١٧٣٧ مليار ليرة (١١،٥ في المائة) عن نهاية كانون الاول. كما سجلت سندات الخزينة بالعملة المحلية التي تملكها

[١٧] بناء على المرسوم ١٠٢٨٤ تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٣، تخصص سلفة خزينة بمبلغ ٤٠ مليار ليرة لاجل القيام بمشاريع انمائية مختلفة في بيروت وضواحيها، بالتحديد اعادة تأهيل الطرق، مع الاشارة الى ان هذه السلفة لم تكن ملحوظة في السنوات السابقة.

[١٨] بلغت التحويلات الى الهيئة العليا للاغاثة لمساعدة الاجئين السوريين ٧ مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني- أيلول ٢٠١٣، بموجب المرسوم رقم ٩٠٥٥ تاريخ ٩ تشرين الاول ٢٠١٢ (سلفة خزينة بقيمة ٢ مليار ليرة) و مرسوم رقم ٩٥٠٢ تاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠١٢ (سلفة خزينة بقيمة ٥ مليار ليرة).

[١٩] وزارة الطاقة والمياه (٣ مليار ليرة)، وزارة الاشغال العامة والنقل (٢ مليار ليرة)، الامن العام (٢ مليار ليرة)، ووزارة التربية (١ مليار ليرة).

[٢٠] بدءاً بنشرة كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية من تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهرية وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات المدرجة في الأخيرة في بنود الأمانات وسلفات الخزينة، والتي تصنف في نشرة الأداء الشهري وفق تصنيفها الاقتصادي بحسب الموازنات.

المصارف التجارية ٢٨،٣٦٢ مليار ليرة مقارنة مع ٢٧،٢٦٧ مليار ليرة في نهاية ٢٠١٢، في حين ارتفعت سندات الخزينة التي تملكها المؤسسات العامة بقيمة ٥٧٤ مليار ليرة (٩ في المائة) حيث بلغت ٧٠٥٣ مليار ليرة.

ارتفع **الدين بالعملة الأجنبية** بقيمة ٣٠٥٠ مليار ليرة (٨،٣ في المائة) منذ نهاية العام ٢٠١٢، ليبلغ ٣٩،٨١١ مليار ليرة مع نهاية شهر أيلول ٢٠١٣، مكوّناً حوالي٤٢ في المائة من إجمالي الدين العام. وتعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بنسبة ١١،١ في المائة في إصدارات اليوروبوند المتداولة في الأسواق لتصل قيمتها إلى ٣٢،٦٨١ مليار ليرة، نتيجة عمليتي إصدار سندات يوروبوند في شهر نيسان بقيمة ١،١ مليار دولار أميركي لكل منها، وعملية إصدار في حزيران بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أميركي بفائدة ٦،١٥ في المائة[٢١] إضافةً إلى عملية إصدار بقيمة ١٧٥ مليون دولار أميركي في أيلول. هذا الاصدار الرابع، الذي أجريفي ٤ أيلول ٢٠١٣، تم بناء على اتفاقية استبدال الدين بالعملة المحلية مقابل العملة الاجنبية بين وزارة المالية ومصرف لبنان ، حيث أصدرت وزارة المالية لمصرف لبنان سندات خزينة بقيمة ١٧٥ مليون دولار أميركي بفائدة ٥,٠٠ في المائة تستحق في تشرين الأول ٢٠١٧ مع عائد نسبته ٥،٧٥ في المائة، في حين يقام مصرف لبنان بخصم سندات خزينة ذات استحقاق ٥ سنوات وفائدة ٦،٧٤ في المائة من محفظته وبقيمة إجمالية بلغت ٢٦٢ مليار ليرة. من جهة أخرى، انخفضت كل من ديون "باريس ٢" و"باريس ٣" (يوروبوند وقروض) بنسبة ١٣،٢ في المائة و٧،٤ في المائة على التوالي في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٣، نتيجةً لتسديد أقساط الدين. كما انخفضت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي بحوالي ٦٩ مليار ليرة لتصل إلى ٢٥١٥ مليار ليرة، في حين ارتفعت قيمة الفوائد المتراكمة على سندات اليوروبوند بحوالي ٣٢٤ مليار ليرة لتبلغ ٧٢٤ مليار ليرة. ارتفعت سندات الخزينة الخاصة بالعملة الأجنبية بقيمة ٢٤ مليار ليرة منذ نهاية ٢٠١٢ لتصل إلى ١٣٦ مليار ليرة مع نهاية أيلول، وذلك نتيجة إصدار سندات لفروقات المتعهدين بقيمة ١٦،٨٧٨،٣٧٠,٩٥ دولار أميريكي في شهر شباط ٢٠١٣.

[٢١] مزيد من المعلومات حول عمليات اصدار الدين خلال نيسان، حزيران وأيلول ٢٠١٣ متوفرة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية ضمن "عمليات اصدار الدين" في قسم الدين العام، تحت العناوين: "إعادة فتح استحقاق عام ٢٠٢٣ للسندات بالدولار بفائدة ٦ في المائة، واستحقاق عام ٢٠٢٧ للسندات بالدولار بفائدة ٦،٧٥ في المائة اصدار ١٧ نيسان ٢٠١٣"؛ "الشريحة المزدوجة: سندات بالدولار بفائدة ٤،٥ في المائة تستحق في العام ٢٠١٦، وسندات بفائدة ٥،٥ في المائة تستحق عام ٢٠١٩ ضمن اتفاقية استبدال الدين مع مصرف لبنان، اصدار ٢٣ نيسان ٢٠١٣"، إضافة إلى "إصدار جديد: سندات بالدولار بقيمة ٦٠٠ مليون د.أ بفائدة ٦،١٥ في المائة تستحق عام ٢٠٢٠".

قسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول ٢ : إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢- أيلول	٢٠١٣ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**10,340**	**9,958**	**-3.7%**
• *الإيرادات الضريبية*	*7,905*	*7,787*	*-1.5%*
• *الإيرادات غير الضريبية*	*2,435*	*2,171*	*-10.8%*
إجمالي إيرادات الخزينة	**495**	**635**	**28.3%**
إجمالي الإيرادات العامة	**10,834**	**10,592**	**-2.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٣: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢- أيلول	٢٠١٣ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
الإيرادات الضريبية	**7,905**	**7,787**	**-1.5%**
ضريبة على الدخل و الأرباح ورؤوس الأموال، ومنها	**2,154**	**2,118**	**-1.7%**
• *ضريبة الدخل على الأرباح*	*975*	*930*	*-4.5%*
• *ضريبة الدخل على الرواتب والأجور*	*389*	*450*	*15.7%*
• *ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة*	*268*	*206*	*-23.1%*
• *ضريبة الدخل على الفوائد (٥%)*	*488*	*494*	*1.3%*
• *غرامات (ضريبة على الدخل)*	*33*	*37*	*11.2%*
ضريبة على الأملاك ، ومنها	**876**	**857**	**-2.2%**
• *ضريبة على الأملاك المبنية*	*144*	*144*	*0.3%*
• *رسوم تسجيل على العقارات*	*616*	*584*	*-5.2%*
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها	**2,842**	**2,849**	**0.2%**
• *الضريبة على القيمة المضافة*	*2,477*	*2,480*	*0.1%*
• *ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها*	*258*	*266*	*3.4%*
- *رسوم تسجيل على السيارات*	*151*	*156*	*3.6%*
- *رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية*	*105*	*109*	*3.6%*
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها	**1,677**	**1,619**	**-3.5%**
• *الجمارك*	*592*	*619*	*4.6%*
• *رسوم، ومنها*	*1,085*	*1,000*	*-7.8%*
- *رسوم على البنزين*	*372*	*362*	*-2.5%*
- *رسوم على التبغ*	*375*	*297*	*-20.8%*
- *رسوم على السيارات*	*332*	*334*	*0.7%*
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**356**	**344**	**-3.3%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٤: الإيرادات الغير ضريبية

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢- أيلول	٢٠١٣ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
الإيرادات غير الضريبية	**2,435**	**2,171**	**-10.8%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**1,908**	**1,633**	**-14.4%**
• حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية	1,769	1,518	-14.2%
- *إيرادات كازينو لبنان*	*109*	*83*	*-23.5%*
- *إيرادات مرفأ بيروت*	*0*	*30*	-
- *إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني*	*51*	*40*	*-21.9%*
- *إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكي* /١	*1,607*	*1,364*	*-15.2%*
• حاصلات من مؤسسات عامة مالية	60	61	1.1%
• حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	75	49	-33.7%
• حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	4	5	7.7%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**419**	**423**	**0.9%**
• رسوم إدارية، ومنها	345	340	-1.4%
- *رسوم كتاب العدل*	*22*	*23*	*1.6%*
- *رسوم الأمن العام*	*91*	*106*	*16.1%*
- *رسوم السير*	*167*	*148*	*-11.3%*
- *رسوم قضائية*	*21*	*19*	*-9.1%*
- *رسوم القيادة*	*14*	*14*	*0.4%*
• عائدات إدارية	16	22	41.2%
• مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	3	2	-19.4%
• رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	47	48	2.7%
• رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	9	10	11.1%
الغرامات والمصادرات	**8**	**7**	**-16.3%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة	**100**	**109**	**9.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١/ تم تحويل ١٢٠٦ مليار ليرة فقط من المبلغ المتوقع تحويله في فترة كانون الثاني – أيلول ٢٠١٢ من وفر موازنة وزارة الاتصالات والبالغ ١٦٠٧ مليار ليرة. كذلك من أصل مبلغ ١٣٦٤ مليار ليرة متوقع تحويله في فترة كانون الثاني –أيلول ٢٠١٣ من وفر موازنة وزارة الاتصالات، تم تحويل ٩٧٢ مليار ليرة.

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول ٥: الإنفاق بحسب التوظيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢- أيلول	٢٠١٣ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
١. النفقات الجارية	**12,353**	**13,312**	**7.8%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	4,467	4,795	7.3%
• مخصصات ورواتب وأجور (بند ١٣)	3,044	3,142	3.2%
• معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها	1,186	1,379	16.3%
- معاش تقاعد	*837*	*1,186*	*41.8%*
- تعويضات نهاية الخدمة	*349*	*193*	*-44.8%*
• تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب ١/	237	274	15.5%
تسديد فوائد، ومنها: ٢/	3,868	3,925	1.5%
• فوائد على القروض الداخلية	2,470	2,437	-1.3%
• فوائد على القروض الخارجية	1,397	1,488	6.5%
تسديد أقساط ديون خارجية	215	210	-2.1%
• مواد استهلاكية، ومنها	200	347	73.6%
- نفقات تغذية	*44*	*54*	*23.3%*
- محروقات	*37*	*11*	*-70.6%*
- أدوية	*68*	*194*	*182.9%*
- توقيفات لتسديد سلف الخزينة ٣/	*26*	*26*	*2.4%*
• خدمات خارجية	88	112	27.3%
• تحويلات أخرى، ومنها ٤/	3,122	3,428	9.8%
- شركة كهرباء لبنان ٥/	*2,621*	*2,541*	*-3.0%*
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	*50*	*250*	*400.0%*
- الهيئة العليا للإغاثة	*74*	*82*	*11.5%*
- التحويلات إلى القطاع الغير عام	*176*	*227*	*28.7%*
- سلفات خزينة لدعم المازوت	*19*	*0*	*-*
- التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب الشمندر السكري/٦	*23*	*60*	*161.4%*
- المساهمة لسلطات المياه	*18*	*3*	*-81.7%*
- دعم البنزين لسائقي السيارات العمومية	*5*	*1*	*-73.8%*
- المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات (إيدال)	*0*	*23*	*-*
• نفقات جارية أخرى، ومنها	262	343	30.6%
- مستشفيات	*215*	*250*	*16.3%*
- أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية)	*46*	*92*	*100.9%*
- توقيفات لتسديد سلف الخزينة ٣/	*1*	*0*	*-97.8%*
• احتياطي	131	152	15.4%
- دعم الفوائد	*131*	*152*	*15.4%*
٢. نفقات استثمارية	**440**	**822**	**86.9%**
• استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	14	4942.5%
• تجهيزات	37	59	60.6%
• إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها	280	491	75.2%
- صندوق المهجرين	*48*	*0*	*-100.0%*
- مجلس الجنوب	*30*	*28*	*-8.3%*
- مجلس الإنماء والإعمار	*106*	*287*	*171.8%*
- وزارة الأشغال والنقل العام	*83*	*114*	*37.3%*
- أخرى، ومنها	*14*	*53*	*287.8%*
الهيئة العليا للإغاثة	*0*	*15*	*-*
• صيانة	117	231	96.6%
• نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	3	28	935.7%
• تجهيزات وصيانة في مجلس النواب ٦/	3	0	
• تعديلات حسابية لسلفات الخزينة	0	0	-6.3%
٣. سلفات موازنة ٧/	**140**	**202**	**45.0%**
٤. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) ٨/	**30**	**33**	**7.0%**

٥. نفقات الخزينة /٩	**975**	**1,177**	**20.7%**
• بلديات	569	571	0.3%
• أمانات	37	77	105.7%
• ودائع /١٠	74	145	94.3%
• أخرى، ومنها	294	385	30.9%
رديّات الضريبة على القيمة المضافة	*182*	*264*	*45.1%*
٦. إنفاق غير مبوّب	**0**	**5**	**1138.9%**
٧. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**13,938**	**15,551**	**11.6%**

المصدر:كشف حساب ٣٦، كشف حساب الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، أرقام توقيفات البيان المالي

١/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٦)

٢/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (٧)

٣/ان ارقام النفقات المصدرة من وزارة المالية تتضمن تسديدات من مخصّصات الموازنة والتي قد دُفعت مسبقًا كسلفات خزينة من حسابات الخزينة . هذه التوقيفات موجودة على جانبي الايرادات والنفقات لامور تتعلق بالمحاسبة ولا تعتبر انفاق فعلي وبالتالي لا تؤثر على العجز.

٤/ تجدر الإشارة إلى أنه تمت إزالة "سلفات خزينة لسلطات المياه" والبالغة قيمتها ٢٣ مليار من نفقات الخزينة في عام ٢٠١١ وتصنيفها تحت بند تحويلات مختلفة، وبدء من العام ٢٠١٢ أصبحت تحويلات إلى سلطات المياه ضمن البند ١٤ .

٥/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٨). علما أن بند كهرباء لبنان قد تمت إعادة تصنيفه من "نفقات خزينة مختلفة"إلى "تحويلات أخرى وفقاً للتصنيف المقترح في مشروع موازنة ٢٠٠٩ وذلك انسجاما مع أداء المالية العامة.

٦/ تتضمن التحويلات إلى مديرية الحبوب والشمندر السكري نفقات ادارية إضافة إلى دعم القمح

٧/ يمثل هذا البند إعادة تصنيف للمدفوعات التي حُررت من الأمانات وفقاً لقانون رقم ١٢٣ بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٠، والذي فتح اعتماداً بقيمة ٢٠ مليار ليرة في موازنة ٢٠١٠ وذلك لتغطية كلفة تجهيز وصيانة البرلمان. وقد سمح هذا القانون بإصدار سلفة طارئة ذات قيمة ومدة محددتين، بناءاً على قرار رئيس مجلس النواب. سوف يتم قوننة هذه السلفة بناءاً على فواتير مصدقة من قبل سكريتاريا البرلمان ومقدمة إلى وزارة المالية.

٨/ "سلفات الموازنة" كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره"، إلا أن وزارة المالية ارتأت تبويبها بشكل مستقل بسبب نموّها الملحوظ في الآونة الأخيرة. وبحسب القانون، يجب قوننة هذه المدفوعات لاحقاً، وحينها فقط يمكن إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

٩/يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور)، كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

١٠/ اعتبارا من كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

١١/ تمثّل دفعات الودائع كل الدفعات من قبل الخزينة إلى الإدارات والمؤسسات العامة، البلديات والصناديق وذلك من ايرادات ما تمّ تحصيله بالنيابة عنهم.

جدول ٦: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢- أيلول	٢٠١٣ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
تحويلات إلى مجلس الجنوب	5	6	30.3%
تحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار	23	24	3.8%
تحويلات إلى صندوق المهجرين	5	4	-4.0%
تحويلات إلى الجامعة اللبنانية	197	229	16.2%
تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء	8	11	33.3%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٧: تفاصيل عمليات خدمة الدين

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢- أيلول	٢٠١٣ ك٢- أيلول	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
تسديد فوائد	**3,868**	**3,925**	**1.5%**
الدين بالعملة المحلية	2,470	2,437	-1.3%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	1,397	1,488	6.5%
*- فوائد على اليوروبوند**	*1,311*	*1,394*	*6.4%*
*- فوائد على قروض خاصة**	*4*	*5*	*37.4%*
- فوائد على قروض ميسّرة	*83*	*88*	*6.6%*
تسديدات أقساط قروض ميسّرة	**215**	**210**	**-2.1%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول ٨: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[1]

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢-أيلول	2013 ك٢-أيلول	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
شركة كهرباء لبنان، ومنها	**2,621**	**2,541**	**-3.0%**
خدمة الدين، ومنها:	**77**	**62**	**-18.8%**
• قروض ميسرة، ومنها:	40	33	-19.1%
- تسديد أقساط	*33*	*27*	*-19.4%*
- تسديد فوائد	*7*	*6*	*-17.7%*
• قروض مكفولة من مصرف لبنان	36	30	-18.6%
شراء غاز وفيول	**2,545**	**2,479**	**-2.6%**
• مؤسسة البترول الكويتية وسوناطراك	2,545	2,479	-2.6%
• الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي	0	0	0.0%
سلفات خزينة لتسديد دفعات القيمة المضافة	**0**	**0**	**-**
• ضريبة القيمة المضافة لاستيراد الوقود	0	0	-
• دفعات شركة كهرباء لبنان العائدة إلى كاربورشيب	0	0	-

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١/ قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتبارا من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداء من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول ٩: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر أيلول 2013 (مليار ليرة)

(مليار ل.ل.)	2010 ك١	2011 ك١	2012 ك١	2013 أيلول	التغير ك١ ٢٠١٢- أيلول ٢٠١٣	نسبة التغير ك١ ٢٠١٢- أيلول ٢٠١٣
إجمالي الدين العام	**79,298**	**80,887**	**86,959**	**94,061**	**7,102**	**8.2%**
الدين بالعملة المحلية	**48,255**	**49,340**	**50,198**	**54,250**	**4,052**	**8.1%**
• مصرف لبنان (يتضمن REPOs وقروض EDL)	13,130	16,374	15,049	16,786	1,737	11.5%
• المصارف التجارية	27,214	25,177	27,267	28,362	1,095	4.0%
• ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	7,911	7,789	7,882	9,102	1,220	15.5%
- مؤسسات عامة	*6,268*	*6,538*	*6,479*	*7,053*	*574*	*8.9%*
- سندات فروقات المتعهدين[1]	*-*	*41*	*134*	*134*	*0*	*0.0%*
** فوائد متراكمة من الدين*	*867*	*788*	*789*	*827*	*38*	*4.8%*
دين بالعملة الأجنبية[2]	**31,043**	**31,547**	**36,761**	**39,811**	**3,050**	**8.3%**
• الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,624	2,566	2,584	2,515	-69	-2.7%
• ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض)[3]	4,137	3,512	2,925	2,539	-386	-13.2%
• ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض)[4]	1,855	1,723	1,313	1,216	-97	-7.4%
• إصدارات يوروبوند في السوق	21,870	23,259	29,427	32,681	3,254	11.1%
• *فوائد متراكمة على اليوروبوند*	*483*	*407*	*400*	*724*	*324*	*81.0%*
• سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية[5]	74	80	112	136	24	21.4%
ودائع القطاع العام	**11,419**	**10,984**	**12,916**	**15,442**	**2,526**	**19.6%**
صافي الدين العام	**67,879**	**69,903**	**74,043**	**78,619**	**4,576**	**6.2%**
إجمالي القيمة السوقية للدين[7]	**51,308**	**50,192**	**58,623**	**63,963**	**5,340**	**9.1%**
% من إجمالي الدين	**65%**	**62%**	**67%**	**68%**	**1%**	**0.9%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١: سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية

٢: أرقام كانون الأول 2010-كانون الأول 2011 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

٣: ديون باريس ٢ (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صدر أولاً بقيمة ١،٨٧٠ مليار دولار ضمن مؤتمر باريس ٢.

٤: صادر لماليزيا كجزء من مساهمة باريس 3، قرض للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحة أولى للقرض الفرنسي في شباط 2008 وقسم من شريحة ثانية في تشرين الأول ٢٠١٢، قرض صندوق النقد الدولي، شريحة أولى لقرض الاتحاد الأوروبي، وقرض لصندوق النقد العربي في حزيران 2009

٥: سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاك ومقاول).

٦: إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.

منشورات وزارة المالية

٢٠١٣

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٦١-٧٣

مرصد المالية العامة، تشرين الثاني -كانون الأول ٢٠١٢ ، كانون الثاني- آب ٢٠١٣

نتائج المالية العامة عن العام ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في الفصل الأول من العام ٢٠١٣

نتائج المالية العامة في الفصلين الثاني والثالث من العام ٢٠١٢

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، تشرين الثاني-كانون الأول ٢٠١٢ ، كانون الثاني- آب ٢٠١٣

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، تشرين الأول – كانون الأول ٢٠١٢ وكانون الثاني- آب ٢٠١٣

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١٢ والفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١٣

٢٠١٢

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٥٠-٦٠

مرصد المالية العامة، كانون الثاني -تشرين الأول ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في العام ٢٠١١

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني-تشرين الأول ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، كانون الثاني – أيلول ٢٠١٢

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، كانون الأول ٢٠١١

٢٠١١

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٣٨-٤٩

واردات السيارات وإيرادات الدولة (١٩٩٧-٢٠١٠)، آذار ٢٠١١

إطار إدارة الدين ٢٠١٠-٢٠١٥، آذار ٢٠١١

موازنة المواطن لعام ٢٠١٠، شباط ٢٠١١

مرصد المالية العامة – نشرة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١

نتائج المالية العامة – الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣ نشرة شهرية، شباط – تشرين الثاني ٢٠١١

للحصول على قائمة كاملة بمنشورات وزارة المالية، يرجى مراجعة الموقع التالي: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٧/٨
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb